

مقالات

علي الجرباوي*
ويندي بيرلمان**

مأزق "فتح" بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية

يعتبر معظم المحللين أن الدينامية الأساسية في السياسة الفلسطينية تتمحور حالياً في الصراع الدائر بين حركتي "فتح" و"حماس". لكننا نعتقد أن هذا الصراع لا يمثل أكثر من العقدة الأحدث في محاولة محمود عباس بسط سلطته على الحركتين، وسيطرته على النظام السياسي الذي ورثه من ياسر عرفات. وكان عرفات هيمن لنحو أربعة عقود على الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال قوة حضور شخصيته الفذة، وتجسيده القضية الوطنية، ومحافظته على ولاء الفلسطينيين والتصاقهم به بفضل قدرته الفائقة على المناورة وتخطي حقول الألغام الإقليمية والمحلية. وفي غياب مؤسسات قوية وحكم القانون، كانت شرعية الكاريزما الثورية لعرفات هي أساس الصمغ اللاصق الذي استطاع من خلاله الإمساك بتلابيب السياسة الفلسطينية والحفاظ على تماسكها. لكن لأن عباس يفتقر إلى مثل هذه الكاريزما فقد واجه الكثير من المعاناة وهو يحاول بسط سلطته على نظام سياسي يتوقع منه أن يقوده، لكنه لا يكاد يستطيع أن يحكمه.

تمر السياسة الفلسطينية حالياً، من وجهة نظرنا، بخضم عملية خاصة من تحول النظام السياسي يمكن أن يُطلق عليها مصطلح "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما"؛ وهي تتمثل في الانتقال من حكم تستند فيه السلطة بالكامل إلى شرعية مكانة القائد الرمزية الاستثنائية إلى نوع جديد من الحكم. ويمكن لهذا المصطلح أن يجد تأهيله النظري فيما يذهب إليه ماكس فيبر في نظريته عن السلطة، وخصوصاً ادعائه أن أي نظام سياسي إن لم يكن يعيش حالة ديمقراطية كاملة، أو تحت وطأة حكم قوة غاشمة تامة، فلا بد من أن يستمد شرعيته من أحد ثلاثة أشكال نموذجية: الشرعية العقلانية - القانونية المستندة إلى الحكم المؤسساتي غير الشخصي؛ الشرعية التقليدية المعتمدة على الأعراف والتقاليد؛ الشرعية الكاريزمية المستندة إلى قناعة العامة بقائد "خارق" يمتلك مواصفات فذة وإمكانات غير عادية. (1) وبما أن الشرعية من النوع الثالث تستند إلى الميزات الشخصية للقائد فإنها بالضرورة تزول بزواله. إلا إذا كان في الإمكان تحويلها من صيغة الرابطة الذاتية المشخصة إلى حالة مؤسساتية غير توارثية عامة. يؤكد فيبر:

إذا لم يُقيِّض لها (السلطة الكاريزمية) أن تستمر كظاهرة انتقالية صرفة، بل أن تأخذ صفة العلاقات الدائمة... فإنه لمن الضروري لحالة السلطة الكاريزمية أن تتغير جذرياً. في الواقع فإن السلطة الكاريزمية في حالتها النموذجية الخالصة لا توجد إلا فيما يمكن أن يُسمى حالة "في قيد التشكل". لذلك لا يمكن استمرار استقرارها، بل تصبح إما مقلدنة (من التقليدية)، وإما معقلنة (من العقلانية)، وإما مزيجاً من الاثنين. (2)

ومع أن تحول السلطة الكاريزمية يمكن أن يبدأ خلال حياة الزعيم، إلا إنه يتسارع بوفاته وبمواجهة تحديات الخلافة. وبما أن فيبر يتوقع ذلك فقد وضع طرقاً متعددة لبدائل يمكنها حمل شرعية الزعيم الراحل: أن يُسمى الزعيم الكاريزمي خليفته بنفسه، أو أن تقوم دائرة المقربين من الزعيم بتسمية خليفته - ويمكن لهذه الدائرة أن تبحث عن شخص يمتلك مزايا تحقق المواصفات الكاريزمية - أو أن يتم نقل مكانة الزعيم إلى أحد أقربائه، أو أن يحدّد الخليفة بوحى إلهي أو عن طريق العرافين، أو أن يتم نقل الهالة الكاريزمية من شخص الزعيم إلى منصب أو مصلحة عامة عليا ويتم إسباغها على خليفته.

توقع فيبر ألا يكون أمراً يسيراً تكيف السلطة الكاريزمية إزاء متطلبات الحياة اليومية، وهو ما سماه "إضفاء الرتبة على الكاريزما"، أو بالأحرى تنميط نظام الحكم ما بعد غياب القائد الكاريزمي. فقد ذكر أن عملية "إضفاء الرتبة لن تخلو، بصورة عامة، من الصراع". (3) ومما يؤدي إلى تصاعد حدة هذا الصراع إجماع كثيرين من الزعماء الكاريزميين عن تسمية خلفائهم خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تقليص سلطاتهم، أو عزوفهم عن بناء مؤسسات من

الممكن أن تحد من احتكارهم عملية اتخاذ القرار في بلادهم. وفي أحوال كهذه قد يلف الغموض مرحلة "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما"، ويغلف الصراع على الأغلب نتيجتها.

قد لا يشكل مفهوم "الانتقال ما بعد الكاريزما" إطاراً مثالياً لتحليل السياسة الفلسطينية في مرحلة ما بعد عرفات؛ ذلك بأن الفلسطينيين، كونهم تحت الاحتلال، لا يملكون حكر استخدام العنف المشرّع قانوناً، وهو الشرط الضروري لوجود سلطة شرعية حقيقية. وبما أن إسرائيل تمارس سيطرتها على الفلسطينيين، على الأقل بقدر سيطرة القيادة الفلسطينية على الفلسطينيين نفسه، إن لم يكن أكثر كثيراً، فإن الاحتلال الإسرائيلي ومقاومته يشكلان حقيقتين لا يمكن تجاهلهما عند تحليل أي تطور يصيب الفلسطينيين في المجال السياسي أو الحيز الجغرافي. لكن مع ذلك فإن هذه الأدوات النظرية، على الرغم من قصورها، تتيح المجال لتقديم تفسير جديد للتطورات والأحداث التي شهدتها الساحة الفلسطينية مؤخراً. وباستخدام هذه الأدوات يبدأ هذا المقال بتقديم لمحة تاريخية موجزة عن الكاريزما في قيادة عرفات للحركة الوطنية الفلسطينية، ويمضي ليصف حالة "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما" التي مر بها الوضع الفلسطيني بعد رحيل عرفات. ونحن نعتقد أن الصعوبات التي واجهها عباس في صراعه لتثبيت سلطته الشخصية قاده في نهاية المطاف إلى التوجه نحو تفعيل عمل المؤسسات، علماً ذلك يعوضه قوة عن تلك التي لم يمتلكها لافتقاره إلى الكاريزما. من هذا المنطلق، وكما يحمي عباس رئاسته ويحافظ عليها، احتاج إلى التوجه نحو تفعيل المجلس التشريعي عن طريق إجراء انتخابات جديدة. لكن، وبسبب الغموض الذي تكتنفه عادة حالات "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما"، فإن النتائج المفاجئة لانتخابات كانون الثاني/يناير 2006 لم تؤد إلى حل إشكالية شرعية السلطة في فلسطين، وإنما أطلقت مجموعة جديدة من التحديات.

الشرعية في فلسطين

تسارع وضع أسس السياسة الفلسطينية الحديثة في أواخر الستينيات من القرن المنصرم مع صعود حركة "فتح" وحركات فدائية أخرى حملت شعلة الكفاح المسلح. وبواسطة الأيديولوجيا التي اعتنقتها هذه المنظمات، والأعمال التي قامت بها، اكتسبت الشرعية ونقلتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية عندما انضمت إليها في سنة 1969. لكن مع تطور النظام السياسي الفلسطيني أصبحت السلطة الكاريزمية لياسر عرفات مصدر الشرعية الرئيسي والفعال.

كسب عرفات ولواء شريحة واسعة من الفلسطينيين من خلال مكانته كمفجرٍ للكفاح الوطني التحرري وراعٍ للحركة الوطنية الفلسطينية. وعمل على توسيع شرعيته الكاريزمية من خلال عدة لقاءات مباشرة مع أعداد غفيرة من الفلسطينيين، ومن خلال تمثيله القضية الفلسطينية أمام العالم، ودفاعه بلا كلل عن الهدف الوطني. وعكست سلطة عرفات مدى مواصفات فيبر عن الكاريزمية كقوة ثورية كونه حمل لواء أخذ الفلسطينيين مصيرهم بأيديهم. كما عكست طريقة حكمه سمات واضحة تتصف بها السلطة الكاريزمية، كحمله لواء القيام بمهمة ملهمة، والفوز بولاء أتباعه التام له، والنظرة العامة إليه باعتباره شخصاً قادراً على تحقيق أعمال بطولية. وبالتالي أصبح عرفات يمثل لأتباعه رمزاً للفخر الوطني، بينما مثل لأعدائه الإرهاب. ولكليهما كان عرفات رمز فلسطين نفسها: "فلسطين تمشي على أرجل".

يمكن للمعترضين على الرأي القائل بأن كاريزمية عرفات كانت المكوّن الأساسي للشرعية في النظام السياسي الفلسطيني، تقديم العديد من التفنيدات. أولاً أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت تتشكل من جهاز معقد لدولة في المنفى، لها برلمان (المجلس الوطني)، وشبكة من المنظمات الشعبية، وجهاز بيروقراطي، وقوى عسكرية. يدعي هؤلاء أن هذه المؤسسات لم تكن موجودة فحسب، بل اعتمد عرفات عليها أيضاً للوصول إلى السلطة، وتصارع معها، واستخدمها ليحكم. لكن يجب الانتباه إلى أن النظام الرسمي لهذه المؤسسات بقي خاضعاً لنظام ولواءات ومحسوبيات شخصية. وكان عرفات يستخدم مرة النظام الرسمي، ومرة النظام غير الرسمي، بل حتى قام بتأليبهما أحدهما على الآخر، وذلك لإحكام سيطرته، وتثبيت سياساته، وعرقلة معارضييه واستيعابهم. بالتأكيد، كان من الممكن الحد من قدرة عرفات على المناورة على المؤسسات لو لم يكن يتمتع بشخصية كاريزمية طاغية، أو لو كان للسلطة العقلانية - القانونية دور أكبر في تحديد عمل النظام السياسي الفلسطيني. صحيح أن سطوة عرفات وسيطرته على المنظمة ووجهتها دائماً بتحديات، لكنهما كانتا تآتان دائماً من شخصيات حاولت الاعتماد على النمط الكاريزمي نفسه، وبالتالي فشلت في التأسيس لمنحى حكم لا شخصاني بديل.

ثانياً أن حركة "فتح" لم تتشكل على هيئة التنظيم الكاريزمي. فمن الناحية الرسمية تكونت الحركة من مؤسسات ديمقراطية أهمها "المؤتمر العام" و"المجلس الثوري" و"اللجنة المركزية". وداخل هذه المؤسسات أدت شخصيات

قيادية أدواراً مهمة في تعبئة الموارد والأتباع، وقامت بتشكيل الأحلاف لمنافسة عرفات. كما قدّم انشقاقان رئيسيان في الحركة - انشقاق أبو نضال في سنة 1974 وتمرد أبو موسى في سنة 1983 - مثالين صارخين لمحدودية قدرة عرفات على تطويع كوادر الحركة كافة. لكن مع كل ذلك يجب الانتباه إلى أن سلطة عرفات بقيت مكوناً أساسياً في الصمغ اللاصق والجامع لحركة "فتح"، والمصدر النهائي المسيطر على مواردها. كما أن ولاء الكوادر للحركة نما إلى حد كبير من شعور بالارتباط الشخصي بـ "الختيار"، بينما استمد القادة الآخرون مكانتهم من مدى قربهم منه وعلاقتهم به. وعلى هذا الأساس يمكن رؤية هيكلية السلطة داخل "فتح" كسلسلة من الحلقات المنبثقة من مركز واحد. كان عرفات نواة حلقة تشكلت من معاونيه ومستشاريه، وكان كل واحد من هؤلاء نواة حلقة خاصة من المساعدين الذين شكلوا بدورهم أنوية لحلقات تالية، وصولاً إلى القاعدة. وكان شخص عرفات مهماً في هذه التشكيلة لأن حركة "فتح" لم تمتلك أيديولوجيا محددة ومفصلة. وبينما كانت الخلافات بشأن البرامج تؤدي في حركات فلسطينية أخرى إلى انشقاقات، استطاعت "فتح" أن تبقي معظم خلافاتها داخلياً ما دام الأعضاء معترفين بسلطة عرفات الكاريزمية.

ثالثاً أن عرفات لم يعتمد في حكمه على الكاريزما فقط. فمصادر الشرعية الثلاثة، كما أكد فيبر، هي نماذج مثالية لا تتحقق على أرض الواقع بصورة نقية، وإنما تأتي الحالات الواقعية على شكل خليط من المصادر الثلاثة مع أشكال أخرى من مفاتيح السلطة. في الحالة الفلسطينية استخدم عرفات قدراته الكاريزمية دائماً بالاقتران مع سعي دؤوب لتخويف وتحييد واستمالة من يمكن أن يعارضوه أو ينشقوا عنه. وهكذا أدى الفساد والتغاضي عن فساد التابعين دوراً مركزياً في تدعيم مجمل النظام الذي تربع عرفات على قمة هرمه. وبهذا المعنى فإن مرحلة "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما" بدأت تشق مجراها بينما كان عرفات ما زال حاضراً. فمع مرور الزمن وعدم تحقق الهدف الثوري الذي أطلقه عرفات في البداية، انتقل الثقل في عمل النظام السياسي من الاعتماد الكامل على الشخصية الكاريزمية إلى الشخصية المعتمدة على الزبائنية. لكن مع ذلك، وحتى مع تصاعد انتقادات الفلسطينيين لأسلوب حكمه، استطاع عرفات أن يستمر في استخدام قدراته الكاريزمية على الإقناع والإلهام ليبقي مجال زعامته خارج نطاق التحدي. وفي ظل هذه الكاريزما القوية لم يكن في الإمكان تطور نماذج أخرى من السلطة المستقلة عنها.

ومع اتفاق أوسلو ضاق النظام السياسي الفلسطيني ليتركز على فلسطينيي الضفة والقطاع على حساب فلسطينيي الشتات. وفي حين حجبت السلطة الفلسطينية الجديدة عملياً منظمة التحرير، فإن توظيف عرفات للكاريزما التي يتمتع بها من جهة، ومحدودية هذه الكاريزما من جهة أخرى، ظهرا للعيان. فمن ناحية، رفع الاعتراف الدولي والانتخاب الشعبي المباشر مكانة عرفات إلى منزلة غير مسبوقه. لكن من ناحية أخرى عزز التحول من الكفاح المسلح إلى بناء الدولة، إضافة إلى التدفق الجديد للمساعدات، مركزية زبائنية الحكم (4) وعلاوة على ذلك، عندما بدأت حيوية الكاريزما العرفاتية تتضاءل لم يعوّض عنها من خلال بناء المؤسسات، وإنما من خلال زيادة الاعتماد على مصادر تقليدية للسلطة. فقد عقد تحالفات مع العشائر الكبرى، وسرّع عملية تهميش منظمات المجتمع المدني التي ازدهرت قبل الانتفاضة الأولى وخلالها، وأهمل تعزيز مأسسة وسيادة القانون ومبادئ الحكم الصالح، وتخطى المجلس التشريعي، وتجاوز النظام القضائي في كل فرصة سانحة (5).

كان اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000 الاستثناء الذي أثبت القاعدة فيما يخص هيمنة عرفات الكاريزمية. فبانحشار عرفات بين ما فرضه اتفاق أوسلو عليه من التزامات من جهة، وبين تنامي حالة الإحباط الشعبي جرّاء الفشل في تحقيق إقامة الدولة من جهة أخرى، اختار ألا يقود الانتفاضة، لكن أيضاً ألا يقوم بقمعها. وتركها، عوضاً عن ذلك، تخط مسارها بنفسها. وعندما صعّد القمع العسكري الإسرائيلي المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين، لم يستخدم عرفات ما يتمتع به من كاريزما وعزف عن أخذ دور قيادي علني. وبما أن سلطة الرئيس الكاريزمية كانت الصمغ الذي حافظ على بقاء تماسك النظام المتفتت، فقد فتح هذا العزوف عن ممارسة دور حاسم الباب أمام صراع مفتوح بين الجماعات الداخلية المتنافسة. ورداً على إعلان إسرائيل والولايات المتحدة أنه لم يعد "ذا صلة"، أعطى عرفات الضوء الأخضر لمزيد من التفسخ الداخلي وممارسة العنف العشوائي كي يرسل رسالة فحواها "إمّا التعامل معي وإمّا الفوضى". وفي نهاية المطاف لم يعد واضحاً إن كان عدم استخدام عرفات للكاريزما التي يتمتع بها من أجل بسط السيطرة واستعادة النظام ناجماً عن فقدان الحافز فقط، أم أنه أتى نتيجة فقدان القدرة أيضاً.

في ربيع سنة 2002 أعادت إسرائيل احتلال مدن الضفة الغربية التي كانت تحت سيطرة السلطة وحاصرت عرفات في مقره بالمقاطعة. وفرضت اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) على الفلسطينيين ضرورة إجراء جملة من الإصلاحات كمرحلة أولى في "خريطة الطريق" لتحقيق التسوية في المنطقة. وهكذا برز محمود عباس إلى واجهة السياسة الفلسطينية التي كانت لأعوام خلت تشهد تحولاً من نظام تستمد فيه شرعية السلطة من الكاريزما إلى نظام يعتمد على الكاريزما بصورة ثانوية. وتسارع هذا التحول الآن ليصل إلى مرحلة "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما".

اللعب وفقاً للقواعد القديمة

في سنة 1997 أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع القانون الأساسي ليكون بمثابة الدستور الانتقالي للسلطة الفلسطينية. لكن هذا المشروع بقي ينتظر على طاولة عرفات حتى سنة 2002، حين اضطر إلى توقيعه نتيجة الضغط الخارجي الشديد، وبعدها وافق على مجموعة من التعديلات التي نقلت صلاحيات واسعة من الرئاسة إلى منصب رئيس الحكومة المستحدث. ولم يكن أمام عرفات المحاصر في مقره سوى الموافقة على تعيين المرشح المفضل لدى الولايات المتحدة لرئاسة الحكومة الفلسطينية. وفي آذار/مارس 2003 تولى محمود عباس المنصب. لقد جسّد بروز عباس كزعيم فلسطيني جديد معضلة الخلافة في نظام قائم على السلطة الكاريزمية. ومثل عرفات، كان عباس يستطيع الادعاء أنه عضو مؤسس في حركة "فتح" وقيادي فلسطيني بارز خلال العقود الأربعة المنصرمة. لكن، بخلاف عرفات وسائر القيادات الفلسطينية التاريخية، لم يكن عباس قائداً عسكرياً، ولم يعرف عنه قيادته لمجموعة خاصة من الأتباع. على العكس، كان معسول الكلام، وعمل من خلف الكواليس، وأيد عملية التفاوض مع إسرائيل بلا كلل.

اعتمد البقاء السياسي لعباس على إقناع الفلسطينيين بأنه قائد شرعي وليس عميلاً جاء الأميركيون به للإطاحة بعرفات والحلول مكانه. لكن عرفات، على الرغم من الحصار وتعيين رئيس حكومة بصلاحيات مقطوعة منه، بقي يمثل التجسيد الأعلى للسلطة الشرعية الفلسطينية. واستمر في تحريك الخيوط خلف الكواليس لمنع بروز أي مركز آخر للسلطة غيره. ومع أن عباس استمر في التعبير عن تقديره للرئيس وخطب وده، إلا أن ذلك لم يخفف امتعاض عرفات أو يقأص اندفاعه للاحتفاظ بالسيطرة. وبالتالي استمر عرفات في محاولاته تقويض مكانة رئيس الحكومة الجديد، مشهراً به من خلال نعته بـ "كرزاي" الفلسطيني، ومتازلاً له عن أقل قدر ممكن من الصلاحيات التي أُجبر على التخلي عنها.

حاول عباس، لعدم تمكنه من إزاحة عرفات، أن يلتف من حوله. وتمثلت استراتيجيته في التركيز على تطوير سلطته الشخصية من خلال تلبية مطالب القوى الخارجية على أمل الفوز، في المقابل، بتعاونها في مساعدته على اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين الوضع الفلسطيني المتردي. كان على عباس أن يراهن على قدرته على تحقيق تحسن ملموس في الأوضاع الفلسطينية، لأن ذلك شكّل الوسيلة الوحيدة لتعزيز صداقته بين الفلسطينيين. ولهذا السبب تعهد بالتزام "خريطة الطريق"، وفاوض وتوصل مع "حماس" وفصائل أخرى إلى إعلان تهدئة من جانب واحد. بعد ذلك تطلع عباس إلى القوى الخارجية بغية الحصول على التعويض الذي كان في أمس حاجة إليه. وقد أمل، من أجل نجاح خطته وتوطيد موقعه، أن تقوم إسرائيل بتنفيذ وعودها بإطلاق معتقلين فلسطينيين، وتفكيك بؤر استيطانية، والتخفيف من إغلاق مختلف المناطق. كما أمل أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لاتخاذ هذه الخطوات. فقد كانت هذه الإجراءات المعززة للثقة في المدى القصير ضرورية لتوسيع الدعم الشعبي الداعي إلى استمرار وتوطيد التهدئة الضرورية للوصول إلى مفاوضات حقيقية. وقد كان ذلك أساسياً لتمكين رئيس الحكومة من الاستحواذ على سلطة سياسية كان من الممكن أن تنافس سلطة عرفات الكاريزمية.

لكن الولايات المتحدة وإسرائيل لم تقدما لعباس أية مساعدات تذكر. فإسرائيل لم تخفف من الإغلاق الذي كان يسبب معاناة يومية بالغة للفلسطينيين، وأدى إلى هبوط المستوى المعيشي لأكثر من نصفهم تحت خط الفقر. بل عوضاً عن ذلك عمدت إسرائيل إلى تقويض صداقية عباس باعتقال مئات الناشطين، وابتغتيال عدد من القادة الميدانيين، والقيام بمحاولة اغتيال أحد القادة السياسيين البارزين في حركة "حماس". وبعد ثلاثة أشهر على توليه المنصب بيّنت استطلاعات الرأي أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع الذين يحجبون الثقة عن حكومة عباس هو أكثر من عدد أولئك الذين يمنحونها الثقة (6). وفي منتصف آب/أغسطس 2003 نفذت خلية تابعة لحركة "حماس" على عاتقها عملية انتحارية في القدس، الأمر الذي أدى إلى قيام إسرائيل باغتيال مسؤول رفيع

المستوى في الحركة. وفي أعقاب ذلك أعلنت الفصائل الفلسطينية المسلحة إنهاء التهدة، واستمر عباس في دعوته إلى التزامها، لكن سلطته المحدودة لم تكن كافية حتى لإجبار أي أحد للإصغاء إلى هذه الدعوة. ساهم عرفات في إضعاف عباس واستغل هذا الضعف في الوقت نفسه. فقد قام، تحت المراقبة الأميركية اليقظة، بتحويل السيطرة الرسمية لمعظم مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها إلى رئيس الحكومة. لكن بما أن السلطة كانت تعاني حالة إفلاس مادي، وكان العمل في مرافقها يتم بأدنى المستويات، فإن هذا التحويل لم يمنح عباس أداة سياسية فاعلة. بل بالعكس، بقيت السيطرة الفعلية في الحياة السياسية الفلسطينية متمركزة في يد عرفات بفضل الهالة الكاريزمية التي كان يتمتع بها. مضافاً إليها النظام غير الرسمي للعلاقات السياسية النافذة الذي لم يكن يستجيب إلا له وحده. وهكذا بقي عرفات مسيطراً على الكوادر التي كانت موالية له، وعلى العديد من الأجهزة الأمنية، مطيحاً بواسطة ذلك بأي إمكان أمام رئيس الحكومة للتجاوب مع متطلبات خريطة الطريق والقيام بتفكيك المجموعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، بقي عرفات رئيساً لحركة "فتح" وللمنظمة، واستخدم هاتين المؤسستين للمناورة على رئيس الحكومة، وفتح سياقات تتيح للأخريين انتقاده. وأظهرت استطلاعات الرأي أن عرفات بقي أكثر شخصية عامة يحظى بالموثوقية في الأرض الفلسطينية، (7) وحصل أدائه على تأييد أعلى مما حصل عليه أداء عباس. (8)

بعد مرور خمسة أشهر ونصف شهر مضية عانى خلالها عباس جراء عرقلة مبادراته من طرف عرفات من جهة، ومن جانب إسرائيل والولايات المتحدة من جهة أخرى، قدم استقالته في تشرين الأول/أكتوبر 2003 في خطاب غاضب أمام المجلس التشريعي. فاستراتيجيته المتمثلة في تحقيق الموازنة بين الضغوط الخارجية والداخلية في محاولة لزيادة سلطته الشخصية باءت بالفشل. وغادر عباس الضفة الغربية ولم يشاهد عرفات ثانية إلى أن تم استدعاؤه ليكون بجانب سريريه في الأيام الأخيرة من حياته.

مساومة لتحصيل الدعم

يبدو أن وفاة عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 ساعدت في عملية الانتقال إلى الشرعية العقلانية - القانونية، التي كانت بدأت مع استمرار انحسار سلطة الرئيس القابع تحت حصار مديد. وفي احترام متقيد بحرفية القواعد الدستورية المتعلقة بالخلافة في السلطة الفلسطينية، تولى رئيس المجلس التشريعي رئاسة السلطة التنفيذية ستين يوماً، أعقبها انتخابات رئاسية خاضها سبعة مرشحين للفوز بمنصب الرئيس الثاني للسلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من التدخلات الإسرائيلية فقد تم في كانون الثاني/يناير 2005 إجراء انتخابات نزيهة وذات صدقية، فاز فيها عباس بالرئاسة بما لا يتجاوز 60% من الأصوات.

لكن التزام الإجراءات الديمقراطية لم يعن قط أن القانون أصبح مصدراً مستقلاً للسلطة، أو أن الشرعية الكاريزمية لعرفات تأسست وانتقلت إلى "كاريزما المنصب". وكما توقع فيبر فإن "عملية إضفاء الرتبة... لا تقتصر بأي حال من الأحوال على مشكلة الخلافة، ولا تتوقف عندما تحل هذه المشكلة". (9) ويمكن القول إن الاختيار الحقيقي للرئيس لم يتم عبر صناديق الاقتراع، وإنما عندما قرر أصحاب النفوذ في حركة "فتح" أن عباس كان الخيار التلقائي لتمثيل حركتهم. لكن الأدوات الانتخابية التي منحت عباس الوضعية القانونية لم تضمن له التمتع بقوة فاعلة، فالسلطة الحقيقية في مجال السياسة الفلسطينية بقيت شخصانية، والسلطة الشخصية لعباس بقيت ضعيفة. لو أن عرفات اختار دعم عباس كرئيس للحكومة لكان أسبق عليه بعض مكانته. لكن عرفات وظف الكاريزما التي يتمتع بها ضد عباس، مقللاً من احترامه ومعرقلاً عمله بصورة تسمح للجميع بملاحظة ذلك. وبهذه الذكرى التي كانت لا تزال حية في الأذهان، لم تعط القيادات السياسية الفلسطينية الرئيس الجديد عباس الكثير من الاعتبار، ولم تقبل بزعامته إلا إذا كان ذلك مناسباً لمصالحها. وبذلك دخلت فلسطين في معمعة مرحلة الانتقال إلى ما بعد الكاريزما، التي لم تكن لتهدأ وتستقر من دون الدخول في حالة صراع.

ولأن عباس لم يكن قادراً على تأمين امتثال الآخرين لسلطته من خلال الكاريزما التي كان يفتقدها، فإنه لم يكن أمامه - مرة ثانية - سوى تحقيق هذه السلطة بالفعل السياسي. لذلك انخرط في مسعى جديد لتوطيد شرعيته الشخصية باستخدام شقي الاستراتيجية ذاتها التي استخدمها حين كان رئيساً للحكومة. فقد سعى لتقوية الرأي العام الداخلي المؤيد لإنهاء الانتفاضة من جهة، والضغط لتحصيل تنازلات خارجية، من إسرائيل والولايات المتحدة تحديداً، ليزيد في الدعم الداخلي له من جهة أخرى. ومن أجل تحقيق وقف لإطلاق النار سعى عباس لإبرام اتفاق فلسطيني داخلي جديد. وفي آذار/مارس 2005 أجرى مباحثات مع ممثلي الفصائل الرئيسية أعلن في

نهايتها التوصل إلى التهدئة. وفي مقابل موافقة حركة "حماس" على إيقاف هجماتها على إسرائيل، وعدها عباس بإجراء انتخابات برلمانية جديدة وعضوية منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد ذلك سعى الرئيس الفلسطيني الجديد للحصول على تعاون إسرائيل والولايات المتحدة في ثلاث قضايا أصبحت شديدة الحيوية لتثبيت دعائم حكمه: إطلاق بوابر حسن نية في اتجاهه، كإزالة حواجز وإفراج عن أسرى فلسطينيين؛ العودة إلى مفاوضات حقيقية للتوصل إلى تسوية سياسية؛ الحصول على دعم مادي للسلطة الفلسطينية. وفي حين كانت القضيتان الأولى والثانية مهمتين للحفاظ على مناخ داعم لدى الرأي العام الفلسطيني، كانت القضية الأخيرة حاسمة لتنفيذ عملية إصلاح جوهرية في قطاع الأمن الفلسطيني يتم بواسطتها إغراء مسؤولين رفيعي المستوى في الأجهزة الأمنية بالتقاعد، ومقاتلي الانتفاضة بتسليم أسلحتهم.

لكن، ولثاني مرة، لم تتحقق آمال عباس في المجالات الثلاثة. فمع أن إسرائيل أزالته بعض الحواجز العسكرية من بعض مناطق الضفة، إلا أنها استعاضت عنها بوضع حواجز جديدة في مناطق أخرى. (10) ومع أنها أطلقت بعض المعتقلين، إلا أنها اعتقلت أعداداً أكثر جداً. (11) ومع أنها كانت أخرجت نحو ثمانية آلاف مستوطن في خطوة أحادية الجانب من قطاع غزة، إلا أنها كانت تنفذ خطراً لمصادرة مزيد من الأراضي وتوسيع المستعمرات في الضفة الغربية. (12) وفي تلك الأثناء كانت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية تقل عن حاجاتها كثيراً.

راهن عباس على أن استجابته للمطالب الخارجية من أجل تحقيق الأمن عبر التهدئة ستؤدي إلى تلقيه الدعم الخارجي اللازم للتعويض عن الكاريزما التي يفتقدها. لكن كان كل ما حصل عليه من إسرائيل وإدارة بوش، في المقابل، هو وصفه المستمر بأنه "مخيب للآمال". غير أن عباس، على الرغم من عمله الدؤوب عدة أشهر، لم يتمكن من تعزيز مكانة سلطته الشخصية التي بقيت على حالها منذ انتخابه. وبقيت السلطة الفلسطينية في مرحلة الانتقال إلى ما بعد الكاريزما "مجالاً مفتوحاً للصراع".

محاولة فرض السيطرة:

عباس يواجه "فتح"

لم يجد عباس في حيازته، مع فشل استراتيجيته في الحصول على دعم خارجي ذي شأن، كثيراً من الأوراق عندما واجه التحدي الأكبر لتوطيد نفوذه: كبح جماح حالة التخبط والفلتان الأمني التي كانت الأرض الفلسطينية تعاني جرأها بعد مرور أربعة أعوام من العنف والحصار والانهيار الاقتصادي. ففي أثناء الانتفاضة قطعت إسرائيل أوصال التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، وأوقفت تحويل أموال الضرائب الفلسطينية التي كانت السلطة تعتمد عليها، ومنعت رجال الشرطة الفلسطينية من حمل السلاح. ولكون الشلل أصاب الحكومة المركزية تقهقر الفلسطينيون في تنظيم شؤونهم إلى أشكال تقليدية من النظم المحلية والعشائرية، الأمر الذي صعّد حدة العداوات العائلية والصراعات العصبوية. وفي بعض المناطق أصبح المتنفذون السياسيون، أو المسلحون، يتصرفون كأمرء حرب يسيطرون على إقطاعات صغيرة خاصة بهم.

كان عباس قد تعهد بإعادة اللحمة السياسية إلى البلد برفعه شعار "سلطة واحدة، وقانون واحد، وسلاح واحد". والتحدي الرئيسي لهذا التوجه لم يأت من جانب حركة "حماس" المنضبطة، والتي وعدت باحترام التهدئة، وإنما من حركته "فتح". فبينما كان عرفات يمثل نقطة الإجماع الموحدة للحركة، لم يمتلك عباس مثل هذه المكانة أو النفوذ الشخصي. وأدى تسارع عملية الانتقال إلى ما بعد الكاريزما إلى احتدام الصراع بين المجموعات التقليدية المتنافسة داخل "فتح"، لكن من دون أن تتوفر، كما كان الأمر سابقاً مع عرفات، سلطة عليا قادرة على ضبط الوضع والحفاظ على اللحمة الداخلية للحركة.

وصف العديد من المحللين التشرذم القائم في حركة "فتح" بكونه صراعاً بين "الحرس القديم" و"الحرس الجديد". (13) كان هذا الوصف التبسيطي تسطيحاً للحقيقة. وإذا أخذ في الاعتبار أن الهيكلية البنوية للسلطة في حركة "فتح" تشكل من دوائر متحدة المركز تنبثق جميعاً من نواة كاريزمية واحدة، فإن الصراع بشأن النفوذ داخل الحركة ينطلق من بعد مصلي لا من عامل عمري. على هذا الأساس يمكن للتفتت الداخلي في "فتح" أن يفهم أفضل إن قُسم على ثلاث مجموعات رئيسية: "الأبوات" الذين أمسكوا تقليدياً بنواحي القوة السياسية والاقتصادية للحركة ويمرافق السلطة الفلسطينية؛ "الطامحون"، وهم مزيج من شخصيات الصف الثاني ومن الذين تمتعوا بمكانة قيادية محلية على صعيد مناطقهم لكنهم حرموا الاشتراك في عملية صنع القرار على المستوى الوطني العام؛

"المسلحون" الذين تشكلت منهم كتائب شهداء الأقصى لتعمل كميليشيا مسلحة لحركة "فتح" خلال الانتفاضة الثانية.

في الفراغ الذي أحدثته موت عرفات تزامم أشخاص متعددون من داخل هذه التجمعات على المواقع والمناصب. وفي تزاممهم قام جميع هؤلاء بتحدي زعامة عباس الذي كافح لنزع سلاح الميليشيات واستيعاب أفرادها في الأجهزة الأمنية التي حاول تقليص عددها من أحد عشر إلى ثلاثة أجهزة. لكن كثيرين من مسلحي "فتح" رفضوا تسليم أسلحتهم، وواصل البعض استعمالها في حوادث تراوحت بين اقتحام المباني الحكومية وبين اختطاف الأجانب. وفي حين كان بعض هذه الحوادث المخلة بالنظام العام عشوائياً، فإن الوجه الأخطر لها نجم عن تحالفات بين أطراف من "الأبوات" و"المسلحين". فقد اقتتل بعض الشخصيات القيادية والمنتفذة في "فتح" حالات من التوتر والاضطراب العام للحيلولة دون تمكن عباس من تطبيق الإصلاحات التي كانت كفيلة بتقويض هيمنتهم على مقدرات السلطة التي حصلوا عليها سابقاً برضى من عرفات. وفي الوقت نفسه، أراد بعض مقاتلي الانتفاضة "الثأر" من النظام السياسي الذي اتهموه بإهمالهم. فوَقَرَّ "الأبوات" الغطاء والمال، بينما قام "المسلحون" بالفوضى اللازمة. وقد بيّن ذلك أن الراغبين في تخريب سياسات عباس كانوا موجودين في مختلف فئات "فتح"، وأن الحركة نفسها كانت في طور التفسخ إلى زمر متنافسة. ومع نهاية سنة 2005 كان معظم المراسيم الرئاسية الصادرة عن عباس لا يجد أية آذان صاغية، بينما تدهورت علاقاته بأقرب المقربين، إلى درجة أنه لم يكن على علاقة كلامية برؤساء بعض أجهزته الأمنية.

في هذه الأثناء أهمل بعض الفصائل الفلسطينية عباس وواصل شن الهجمات على إسرائيل. فقد نفذ الجهاد الإسلامي تفجيرات انتحارية أودت بحياة خمسة إسرائيليين خلال سنة 2005، واستمرت فصائل أخرى في إطلاق صواريخ محلية الصنع من غزة على إسرائيل. وكذلك أهمل الجيش الإسرائيلي عباس، إذ نفذ نحو ألفي توغل في الأرض الفلسطينية، وقتل أكثر من 700 فلسطيني خلال تلك السنة (14) وبين إسرائيل والمسلحين وجد عباس نفسه ضعيفاً.

حاول الرئيس أن يحل معضلته الداخلية بعدة وسائل. فقد سعى للحصول على مساعدة خارجية، وتنازلات إسرائيلية، وتحقيق تقدم على المسار السياسي لدعمه في الساحة الداخلية. كما حاول إشباع نهم الطامحين إلى الإصلاح، لكن من دون إثارة مخاوف "المؤسسة" ودفعها إلى عرقلة المساعي الإصلاحية. وحاول من خلال توظيف سياسة العصا والجزرة استعادة السيطرة على "المسلحين" وضمهم تحت لواء السلطة المركزية. لكنه فشل في تحقيق النتائج المتوخاة، وتبين له أنه لن يتمكن من بسط نفوذه وسيطرته، ولن يستطيع أن يحكم، ما دام محصوراً داخل "البيت السياسي" الذي بناه عرفات، والذي أملى عليه طريقة حكم شخصانية لم يكن يمتلك مفاتيحها. كان أمله الوحيد يتمثل في أن يتخلص من النظام القديم، وأن يتمكن من تشكيل نظام جديد يستند إلى نوع جديد من الشرعية.

وهكذا غير عباس وجهة مساره. فعوضاً عن الاستمرار في محاولاته الفاشلة لتعزيز مكانته وسلطته الذاتية، تحول إلى مسار جديد سعى فيه لتعويض ضعفه الشخصي بتعزيز سلطة القانون والاعتماد على المؤسسات. ولأنه لم يكن يستطيع الاعتماد على "فتح" لدعم موقعه كرئيس لها، تطلع إلى تدعيم المجلس التشريعي ليصبح حليفاً له. وكان المنطق الذي حكم توجهه هذا يتمثل في أنه إن لم يتمكن من جعل متنفذي حركته يخضعون له، فإن أفضل خيار متبقي له هو أن يجعلهم يخضعون لمجلس تشريعي قوي. فهؤلاء الذين نظروا إلى الرئيس بازدراء لن يستطيعوا إلا الامتثال لشراكة جديدة بينه وبين برلمان جديد، كلاهما منتخب من الشعب مباشرة. وبهذا راهن الرئيس بمستقبله السياسي على وسيلة وحيدة تقوم بشرعنة نظام سياسي مأسس جديد: انتخابات تشريعية.

أماً بالنسبة إلى مناصري عباس، فقد بدت دعوته إلى انتخابات تشريعية استمراراً طبيعياً للانتخابات الرئاسية والانتقال إلى نظام قانوني - عقلائي. لكن هذا التطور مثل تغييراً مهماً في الصراع المستمر بشأن السلطة في فلسطين. وتلخص منطق الخطوة في أن عباس، بدلاً من أن يستمر في السعي لإقناع الفلسطينيين باحترامه كبديل من عرفات، حاول استبدال نظام عرفات بنظام جديد يطبع فيه المواطنون القانون كونه القانون. لم يكن عباس مصلحاً وديمقراطياً عظيماً، إنما اتجه نحو الانتخابات كوسيلة قانونية يكبح بواسطتها جماح حركة ومجتمع لم يستطع حكمهما شخصانياً. لقد كان زعيماً ضعيفاً على حافة هاوية سياسية؛ فإمّا يعمد إلى عقلنة النظام السياسي وإمّا يتنحى.

تحويل النظام

انتُخب المجلس التشريعي الأول سنة 1996. وفي حين قاطعت "حماس" والفصائل الأخرى المناوئة لاتفاق أوسلو الانتخابات حينها، احتل أعضاء من "فتح" 68 مقعداً في المجلس من مجموع 88 مقعداً. وحتى في ظل هذه التركيبة الموالية تجاوزت عرفات المجلس التشريعي باستمرار وأهمل تشريعاته بانتظام. (15) وعلى الرغم من ضغط العديد من الإصلاحيين لإجراء انتخابات جديدة، فإن ذلك لم يحدث خلال فترة رئاسة عرفات.

وعندما أعلن عباس في آذار/مارس 2005 إجراء انتخابات تشريعية جديدة، أعلنت "حماس" أنها ستشارك فيها. ومع اقتراب موعد الاقتراع أشارت استطلاعات الرأي إلى أن حركة "حماس" ستحصل على نحو 30٪ من الأصوات. (16) وكان دخول "حماس" المجلس التشريعي كأقلية قوية سيخدم مصالحها ومصالح رئيس السلطة الفلسطينية. وبالنسبة إلى عباس، ستنشأ انتخابات شاملة وتنافسية المجلس التشريعي وتحوّله إلى هيئة سياسية تمثيلية وشرعية فعالة، وسيساعده ذلك في مواجهة مشكلاته الداخلية والخارجية معاً. على الجبهة الداخلية، كان من المتوقع أن يؤدي دخول "حماس" المجلس إلى جعلها قوة موازنة لحركة "فتح" التي ستضطر إلى توحيد صفوفها وضبط طريقة عملها. كما أن استيعاب "حماس" داخل النظام السياسي للسلطة كان يتوقع منه أن يشعرها ويحملها أعباء الحكم، ويجبرها بذلك على تخفيف حدة نزعتها التطرفية، ويؤدي بها إلى التصرف بمسؤولية أكبر. عندئذ يمكن للتهديئة الهشة أن تتحول إلى وقف دائم لإطلاق النار، ويمكن لعباس أن يحقق أخيراً العودة إلى مسيرة التسوية السياسية.

في الوقت نفسه، يستطيع مجلس تشريعي بأقلية قوية وصاخبة أن يمنح عباس مصدراً جديداً من الدعم تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. وكما في النموذج الكلاسيكي للألعاب ثنائية المستوى، يمكن للمعارضة المحلية أن تساعد الرئيس في تحقيق مكاسب أكبر في المفاوضات بذريعة أن ذلك ضروري لتأمين المصادقة على الاتفاقات داخل البلد. (17) لقد وظف الإسرائيليون هذه الوسيلة في كل مراحل عملية أوسلو. كما حاول عرفات أن يستخدم النمط نفسه، إذ احتج في كامب ديفيد أنه إن قبل بالاقتراحات الإسرائيلية فإن الفلسطينيين سيردونه قتيلاً. في ذلك الوقت رفضت إسرائيل دعوى عرفات على أساس أن سيطرته الشخصية الشاملة على الساحة الفلسطينية تجعل تخوفه مجرد مراوغة. وعلى النقيض من ذلك، أمل عباس بأن يبين وجود "حماس" ككتلة برلمانية في المجلس التشريعي، لإسرائيل والولايات المتحدة، أن المفاوضات الفلسطينية يواجهون قيوداً سياسية فعلية. بالتالي، يمكن أن تشكل "حماس" ورقة مهمة في المفاوضات بشأن التسوية السياسية مع الأطراف الخارجية، في حين أن دخولها المجلس سيؤدي أيضاً إلى انضباطها كونها ستبدأ بالعمل من داخل النظام السياسي.

كانت "حماس"، لأسباب تخصها، مستعدة لأن تكون تلك المعارضة البرلمانية. ولقد منحتها الانتخابات إمكان التلمص من الضغوط التي كانت تواجهها. ففي أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أدرجت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الحركة في قائمة المنظمات الإرهابية، وعلى هذا الأساس منعت من تسلم تحويلات مالية. وأدى قيام إسرائيل باغتيال قادتها الأساسيين إلى تغييب استراتيجي الحركة المركزيين، وأجبر آخرين على الاختباء حفاظاً على حياتهم. كان التحول إلى أقلية قوية في المجلس التشريعي سيمنح "حماس" الحصانة في أثناء تطور الحالة السياسية، ويعطيها الوقت الكافي للعمل على إقناع كواردها بالحاجة إلى تغيير استراتيجيتها إن دعت الضرورة إلى ذلك. في الوقت نفسه، فإن هذا الانتقال المتدرج إلى العمل السياسي الرسمي لم يكن ليُجبر "حماس" على تغيير مكانتها بشكل مفاجئ من موقع المعارضة التي كانت معتادة عليه إلى تحمل أعباء الحكم الذي كان لا يزال موقِعاً غامضاً بالنسبة إليها.

وهكذا كان متوقعاً لكل من "حماس" وعباس الاستفادة من مؤسسة السلطة السياسية وتعزيز مكانة المجلس التشريعي كفاعل رئيسي في نظام السلطة الفلسطينية. وكان تحول الهيمنة الشرعية في السياسة الفلسطينية من الأساس المبني على الكاريزما الشخصية أو السلطة التقليدية إلى المؤسسات سيؤدي إلى توضيح وحماية وتقوية سلطة كل طرف من الأطراف المشاركة في العملية السياسية. كما كان هذا التحول سيحد من قدرة أولئك الذين كانوا يحاولون التأثير في عملية اتخاذ القرارات العامة من خلال استخدام وسائل غير قانونية تتم بالعنف ونشر الفوضى. فهذه الوسائل يمكن أن تبقى مستخدمة وقنواتها مفتوحة ما دام أساس السلطة غير عقلائي أو غير قانوني. إذا كان متوقعاً لعباس و"حماس" الاستفادة من الانتخابات الجديدة، فإن الطرف المتوقع أن يخسر جراءها كان حركة "فتح". لقد استفادت الحركة من تفهقر المجتمع الفلسطيني إلى أشكاله التنظيمية الأكثر تقليدية. وما دامت الساحة السياسية غير منظمة بسلطة كاريزمية أو بالقانون، فإن أولئك الذين يملكون السلاح والمال والأتباع

سيسودون ويحكمون. وكان هؤلاء موجودين في حركة "فتح" أكثر من أي فصيل آخر. لذلك كانت عقلنة النظام السياسي من خلال الانتخابات ستضر بمصالح هؤلاء. كما كان "الأبوات" سيخسرون المناصب والمواقع التي احتكروها فترة مديدة من خلال منع المنافسة العادلة، وكان "الطامحون" سيخسرون بمقدار قيام الناخبين بمعاينة الحركة ككل على أفاتها. أما "المسلحون" فخسارتهم المتوقعة كانت كبيرة لأن نفوذهم وسطوتهم واستفادتهم كانت نابعة من الفراغ نفسه الذي كان المجلس التشريعي الجديد سيسده.

ومما زاد في هلع حركة "فتح" من مواجهة رسمية مع "حماس" انتصار هذه الأخيرة الواسع في الانتخابات البلدية التي جرت خلال سنة 2005. لذلك ضغط الفتحاويون على عباس لتأجيل الانتخابات التشريعية، وعندما لم يفلحوا بذلوا مجهوداً كبيراً لعرقلتها. ففي أثناء الانتخابات التمهيدية داخل حركة "فتح" عاث مسلحون فساداً باقتحام المراكز الانتخابية، وإحراق صناديق الاقتراع، وتوجيه التهديدات إلى العديد من الأفراد والجهات. وعند تسجيل قوائم المرشحين للانتخابات التشريعية قام "الطامحون" بتحدي عباس وسجلوا قائمتهم المستقلة إلى حين استطاعت "المؤسسة الفتحاوية" حملهم على التراجع في النهاية.

في 25 كانون الثاني/يناير 2006 أدلى أكثر من مليون فلسطيني بأصواتهم. وخذ الفلسطينيون إلى النوم مع تنبؤات بانتصار "فتح" ليستيقظوا على نبأ فوز "حماس" والمستقلين الذين ترشحوا معها بـ 78 من مقاعد المجلس التشريعي الـ 132. إن كان عباس أراد إحداث توازن قوي جديد ليواجه بواسطته العناد المتمركز داخل حركته، فقد حصل عليه بالتأكيد، لكنه، في المقابل، واجه جرأ هذه العملية معضلة جديدة كلياً في مسعاه لتعزيز سلطته، وهي ضرورة التعايش الإجباري مع حركة سياسية يتعارض برنامجها كلياً مع برنامجه. بهذا شهد الانتقال إلى ما بعد الكاريزما في فلسطين انحرافاً في الاتجاه ساقه إلى منطقة مجهولة.

الصراع بشأن السلطة

كان عباس يريد إحداث تغيير بالتدرج في أساس شرعية النظام السياسي؛ تغيير مصمم من أعلى. لكن الانتخابات قلبت النظام كله رأساً على عقب في انقلاب جاء من تحت. علاوة على ذلك، كانت معضلة الرئيس الجديدة محصنة قانونياً. فالتعديلات التي أدخلت سابقاً على القانون الأساسي، والتي صُممت خصيصاً لتحسين حكومة عباس في سنة 2003، أصبحت الأساس الآن لتوطيد دعائم حكومة "حماس" الملتزمة بأيديولوجيا واستراتيجيا تختلفان كلياً مع تينك اللتين يؤمن بهما عباس. كان الرئيس يأمل بتعزيز مكانته بواسطة مؤسسات تعمل وفقاً للقانون، لكنها في المقابل كبلت يديه. كان المأمول من الانتخابات أن تخلق معارضة قوية كفيلة بجعل "حماس" تلتزم النظام، وتفرض على "فتح" توحيد صفوفها. نظرياً، كان يمكن لهزيمة "فتح" في الانتخابات أن تمثل فرصة لها للتفكير الذاتي النقدي والدخول في عملية إعادة بناء الحركة على أساس المحاسبة وإعادة اللحمة. لكن، عوضاً عن ذلك، جعلت الهزيمة الحزب الحاكم المعمر يصمم على استرداد السلطة بأسرع وقت ممكن وبأي وسيلة ممكنة. لم يبد "المسلحون" التابعون للحركة أي نية للصبر بانتظار العمل الشاق الذي تحتاج إليه عملية البناء الداخلي، بينما حارب "الأبوات" هذه العملية لأنهم كانوا يعرفون أنهم سيكونون أول ضحاياها. ومع أن عباس كسب بعض الدعم الجديد من "فتح"، كونه أصبح الملاذ الأخير لها للعبور إلى السلطة الرسمية والمال، إلا إنه أصبح هدفاً لغضب جزء كبير من الحركة أنحى عليه باللائمة لإجراء الانتخابات في الأساس.

جاءت ردات الفعل الخارجية على الانتخابات لتفاقم الأزمة. فإسرائيل رفضت التعامل مع السلطة الفلسطينية أو تحويل عائداتها الجمركية إليها. وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية إلى حين تعترف "حماس" بإسرائيل، وتشجب الإرهاب، وتلتزم كل الاتفاقات السابقة. وبرفضها الاستسلام للشروط الخارجية لم تتمكن الحكومة، التي ألفتها حركة "حماس"، من دفع رواتب موظفيها الذين كانوا يشكلون أكثر من ثلث القوى العاملة الفلسطينية. وبحلول أيلول/سبتمبر 2006 أفاد البنك الدولي بأن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية تراجعت 27٪، بينما ارتفعت نسبة الفقر إلى 67٪ (18).

وبينما كانت "حماس" تطلق التعهدات بأنها ستثبت قدرتها على الحكم، و"فتح" مصممة على إفشالها، دخلت حالة الانتقال إلى ما بعد الكاريزما في صراع داخلي مفتوح على مصراعيه. ففي غزة خرج منتسبو الأجهزة الأمنية التابعون لحركة "فتح" إلى الشوارع بسلاحهم لمطالبة الحكومة بدفع رواتبهم، في حين انتشرت عناصر قوة أمنية جديدة موالية لـ "حماس"، هي القوة التنفيذية، في الشوارع لبيسط سيطرتها. ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الحركتان القيام بعمليات اختطاف، واغتيالات، ومحاولة اغتيال عناصر إحداهما الأخرى. وأصبحت السلطة

السياسية التي كانت ذات يوم متركرة في عرفات منقسمة الآن بين حركتين متساويتين في القوة. وفي غياب القانون، والمعاناة جراء العجز الاقتصادي، بدأت تنشأ ظواهر خطيرة، مثل ارتفاع معدل الجريمة 50٪، وتفجير مقاهي الإنترنت، وانطلاق التحذيرات من تنامي اتجاهات شبيهة بـ "القاعدة". وبالتالي لم تؤد حالة الانتقال إلى ما بعد الكاريزما في فلسطين إلى الذهاب في مسار تنميط النظام السياسي، بل يبدو أنها أدت إلى قيام المجتمع بتقويض ذاته.

أصبح عباس، نتيجة ضعفه أمام كل من حركتي "فتح" و"حماس"، أشبه بـ "البطة العرجاء". وفي ارتداد إلى أسلوب عرفات في الحكم، لجأ إلى جعل المجلس التشريعي المنتهية ولايته يمرر قوانين مستعجلة تزيد في سلطة الرئيس، كما قام بإصدار أوامر رئاسية بوضع وسائل الإعلام الرسمية وأجهزة أمنية تحت ولايته. وعندما أخفق ذلك في تحويل ميزان القوى لمصلحته، حاول أن يحيي ممارسة عقد التحالفات الفصائلية التي كانت تشكل حافطة التماسك في منظمة التحرير الفلسطينية. لكن المساومات غير الرسمية التي كان عرفات يتقنها ببراعة انهارت بين يديّ عباس الذي زرع محادثات الحوار الوطني عندما حذر بأنه سيلجأ إلى الاستفتاء العام إذا لم تتبن الفصائل وثيقة الأسرى؛ وهي برنامج إجماع وضعه قياديون فلسطينيون معتقلون في السجون الإسرائيلية. رفضت "حماس" الإنذار، وتراجع عباس، وسرعان ما طغى تصعيد إسرائيلي جديد على الخلاف الداخلي بشأن هذه الوثيقة. ومع فقدان عباس لأية استراتيجية أخرى، هدد بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، لكنه تعرض لضغط شديد في مواجهة اتهام "حماس" بأن هذه الدعوة ترقى إلى القيام بانقلاب. وأخيراً، في شباط/فبراير 2007، وافق ممثلون عن حركتي "فتح" و"حماس" في اجتماع عقد في مكة المكرمة برعاية العاهل السعودي على تأليف حكومة وحدة وطنية، ووقف اشتباكاتهما المسلحة. لكن اتفاق مكة لم يتمكن من إنهاء الخلافات بين الطرفين، وشهد الربيع بعض أخطر المواجهات العنيفة بينهما حتى ذلك الحين.

تمثلت مفارقة الانتقال إلى ما بعد الكاريزما في أن مسعى عباس للمأسسة أتى بـ "حماس"، وهي حركة تستند في طبيعتها إلى مصادر دينية لاستلهاام شرعيتها، وجعل منها مدافعاً قوياً عن السلطة العقلانية - القانونية. فخلال عمرها الممتد إلى عشرين عاماً، خلقت، استندت "حماس" في تصرفاتها إلى استحضار السلطة الدينية للإسلام وإضفاء مسحة مقدسة على المصلحة الوطنية. لكن بعد فوزها في الانتخابات بدأت تتشبث بحقها في الحكم استناداً إلى قانونية الإجراءات المؤسساتية التي أوصلتها إلى السلطة. ولو قيض لعباس المناورة فيما يتعلق بهذه الإجراءات كما كان عرفات يعمل، لتخطى المؤسسات الديمقراطية التي ما فتئ يدافع عنها ويحمي لواءها. لكنه، على كل حال، لم يكن متأكداً من أن قيامه بذلك سيؤدي إلى إلحاق الهزيمة بمنافسيه.

كانت الساحة الفلسطينية تشهد ما هو أكثر من صراع بشأن التحكم في السلطة. لقد كان صراعاً عميقاً منبثقاً من المرور بعملية الانتقال إلى ما بعد الكاريزما. وعلاوة على ذلك بينت نتائج هذا الانتقال غير المتوقعة مدى الغموض الذي من الممكن أن يكتنف هذا النوع من تغيير النظام. فعندما لا تعود القواعد الكاريزمية القديمة المنظمة للحياة السياسية قائمة وفعالة، يعتمد المتنافسون بشأن السلطة إلى اختيار قواعد جديدة يعتقدون أنها تلائمهم، ومن ثم يشعرون في تعديل مواقفهم بناء على دينامية تفاعلهم بعضهم مع بعض. في فلسطين تجلى التناقض في أن حركة ذات أساس ديني تصبح المؤيد الرسمي للعقلانية - القانونية، في حين يبدأ الرئيس الذي أصر في السابق على ضرورة حكم المؤسسات بالتصرف بطرق عشوائية جداً، بينما ترفض القوى الأجنبية التي طالما طالبت بنشر الديمقراطية الاعتراف بحكومة منتخبة ديمقراطياً.

تمثل صلب المعضلة الفلسطينية في أن المؤسسات التي كان من الممكن أن تسد الفراغ الناجم عن انتهاء الحكم الشخصي القائم على الكاريزما لم تكن ترسخت بما فيه الكفاية لتعتبر بذاتها مصادر مستقلة للسلطة، كما لم يسمح لها بالتطور في ذلك الاتجاه. فاستمرار الإغلاق منع أعضاء في المجلس التشريعي من حضور الجلسات، والنشاط البرلماني بين الضفة والقطاع بقي معطلاً، في حين زجت إسرائيل بعشرات المشرعين الجدد في المعتقلات. وعلاوة على ذلك توقفت جلسات المجلس عن الانعقاد تماماً، وذلك لعدم التمكن المستمر من إكمال النصاب. فعندما كان نواب "حماس" يرغبون في إجراء مناقشة ما في موضوع تعثره حركة "فتح" مضراً بمصالحها، كان نوابها يتغيبون عن الجلسة، والعكس صحيح. وبالتالي بقيت فجوة قائمة بين الكاريزما المنتهية في النظام السياسي القديم وبين المؤسسات التي كان من المتوقع أن تسند إقامة نظام سياسي جديد.

بقي الصراع بين "فتح" و"حماس" يمر بحالة استنزاف عنيف حتى حزيران/يونيو 2007 حين وقع الانفجار الحتمي. فقد تخلى الطرفان، مدفوعين بتدخلات خارجية، عن الاحتكام إلى القانون واستخدام الوسائل القانونية،

وحملا السلاح للقتال في سبيل السيطرة على الساحة السياسية. وخلال بضعة أيام تغلب مقاتلو "حماس" على قوات الأمن التابعة لحركة "فتح"، وتم الاستيلاء على السلطة الفلسطينية في قطاع غزة بالقوة. ادعت "حماس" أن ما قامت به كان اضطرارياً وضرورياً للدفاع عن النفس وتحرير القطاع من هيمنة "الكونترا" الفلسطينية المسلحة والمدعومة من الخارج. أما "فتح" فقد وصفت منافسيها من "حماس" بالقتلة.

وسواء اعتبر ما جرى من تقسيم الأمر الواقع للنظام السياسي بين الضفة والقطاع انقلاباً أو انقلاباً مضاداً، فإن تأثيره في عملية التحول إلى السلطة العقلانية - القانونية في فلسطين كان كارثياً. فسلطة عباس تمزقت كتمزيق صورته ودوسها من جانب مقاتلي "حماس" الذين سيطروا على مقر الرئاسة في غزة. وفي مواجهة التحدي الجديد بشأن كيفية استعادة قطاع غزة، عاد عباس إلى المربع رقم واحد.

خاتمة

لقد حذر فيبر من أن عملية التحول من الكاريزما إلى تنميط الحكم ستؤدي بالتأكيد إلى تفجر صراع. ومع ملاحظة أن مثل هذا التنميط لا يشمل مسألة خلافة القيادة الكاريزمية فقط، بل يتضمن أيضاً إجراء تحول في أسس النظام السياسي، فإننا نطلق على هذا النوع من تغيير النظام مصطلح "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما". وعندما ينتهي هذا "الانتقال" إلى تدعيم وجود نظام سياسي جديد ومستقر، فإن عملية التنميط التي تحدث فيبر عنها تكون قد أثمرت. لكن إلى أن يصل المجتمع إلى توافق عام على مكونات السلطة في العهد الجديد، فإن أسس الشرعية تبقى معلقة.

يجب الإشارة إلى أن إحدى القنوات التي من الممكن أن يؤدي فيها "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما" إلى بناء النظام السياسي على أسس مؤسسية، تتمثل في اختيار وريث سياسي لا يستطيع امتلاك سلطة كاريزمية أو تقليدية. إذ إن مثل هذا الوريث، في ظل عدم قدرته على إجبار الآخرين على الخضوع له، قد يجد أن فرصته الأفضل لتعزيز مكانته تكمن في تدعيم سيادة القانون. لكن إمكان نجاحه أو فشله في تحقيق ذلك يبقى متعلقاً بكيفية تفاعله مع المنافسين الآخرين بشأن السطوة على النظام السياسي والنفوذ داخل هذا النظام.

يمكن لهذه المفاهيم المطروحة في هذا المقال أن تلقي أضواء جديدة على حالة السياسة الفلسطينية الحالية. لقد سيطر ياسر عرفات على الحركة الوطنية الفلسطينية بمزيج الكاريزمي المعتمد على سحر جاذبيته الشخصية وسمعته الثورية. وحين وفاته أورث الفلسطينيين نظاماً سياسياً كان فيه الاعتماد على القانون اختيارياً والمؤسسات هشة. أما محمود عباس فقد حاول، كرئيس للحكومة وكرئيس، أن ينمي سلطته بمد اليد إلى كل من القوى الخارجية والرأي العام الفلسطيني. لكن عندما فشل في ذلك اتجه إلى المؤسسات على أمل أن يزوده برلمان حيوي بالمكانة التي لم يتمكن من اكتسابها بشخصه. وكان يمكن لهذا التبنى غير المتوقع للنهج السياسي العقلاني - القانوني أن يغير أسس شرعية النظام السياسي الفلسطيني لو أن نتائج الانتخابات التشريعية جاءت مختلفة عما حدث. لكن فوز "حماس" أدى إلى حصار دولي من جهة، وإلى مناكفة باستخدام تكتيكات غير قانونية من جانب أولئك الذين لم يقبلوا بالنتائج الانتخابية من جهة أخرى. وهكذا بقي القانون يشكل، هو والمؤسسات، مصدراً ثانوياً للسيطرة في مقابل الاعتماد على الفصائلية واستخدام القوة. وما الأحداث الأخيرة في قطاع غزة إلا نزوة دموية تدل على ذلك.

في نهاية المطاف، يجب السماح للسلطة العقلانية - القانونية بأن تسود في فلسطين. فقدره عرفات على الحكم بواسطة الكاريزما لم تكن ناجمة عن إشعاع هالته الشخصية فقط، بل ترجع أيضاً إلى المرحلة التاريخية من التطور السياسي التي شهدت صعود نجمه. فعندما برز تحت الأضواء كانت الأجندة الثورية لتلك الحقبة تؤمن بأحقية وجود إرادة فلسطينية مستقلة، وبحق هذه الإرادة في تمثيل نفسها. واستطاع عرفات استخدام الكاريزما بمهارة لتأمين ما احتاجه النضال الوطني إليه في حينه، وهو زعيم يمكن أن يجمع تيارات أيديولوجية متنوعة، ويلهم شتاتاً موزعاً هوية واحدة، ويصد العديد من القوى المتنافسة بشأن إخماد جذوة الوطنية الفلسطينية واستغلالها.

وبما أن المجتمع الفلسطيني انتقل الآن من مرحلة بناء الشعور الوطني إلى مرحلة بناء الدولة، فإن نوعاً جديداً من السلطة الحاكمة أصبح ضرورياً له. فالزعامة الكاريزمية لم تعد كافية للإيفاء بتطلعات هذا المجتمع، التي أصبحت تحتاج إلى مؤسسات قادرة على تأمين سيادة القانون، واستتباب الأمن، والانتعاش الاقتصادي، وتحقيق التقدم الحقيقي نحو الاستقلال. ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق إلا عندما تصبح السلطة في فلسطين عقلانية - قانونية.

على المجتمع الدولي إن أراد إسناد الرئيس عباس أن يعمل وفق هذه المعايير العقلانية – القانونية. فلا مناص أمام عباس الذي لا يملك أي مصادر أخرى للسلطة، سوى أن يستمر في انتهاج سياسة تقوم على احترام التزام القانون، وتدعم عملية التحول الديمقراطي. لذلك لا يحتاج الرئيس إلى مزيد من السلاح والرصاص، وإنما إلى رافعة لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال وجود أفق سياسي. ومن دون تحقق ذلك لن يكون "الانتقال إلى ما بعد الكاريزما" قد أخفق في مأسسة السلطة فحسب، بل سيؤول الأمر في فلسطين أيضاً إلى ساحة سياسية لا تخضع لأي نوع من أنواع السلطة السياسية على الإطلاق. ■

المصادر

- (*) أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت.
- (**) مرشحة دكتوراه في الحكم من جامعة هارفرد.
- (1) Max Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (New York: Bedminster Press, 1968), pp. 212-215
- (2) .Ibid., p. 246
- (3) .Ibid., p. 252
- (4) Rex Brynen, "The Neopatrimonial Dimension of Palestinian Politics," *Journal of Palestine Studies*, vol. xxv, no. 1 (Autumn 1995), pp. 23-36
- جميل هلال، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية" (رام الله: مواطن، 1998).
- (5) أنظر: Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights (PICCR), *Annual Report* (Ramallah: PICCR, 1996-2003).
- (6) Palestinian Center for Policy and Survey Research (PSR), *Public Opinion Poll No. 8, 19-22 June 2003*, available online at www.pcpsr.org
- (7) Jerusalem Media and Communication Center, *Public Opinion Poll No. 48*, April 2003.
- (8) .PSR, op. cit
- (9) .Weber, op. cit., p. 253
- (10) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *West Bank Closure Count and Analysis* (Jerusalem: OCHA, January 2006).
- (11) Amnesty International, *Report 2005* (London: Amnesty International, 2006).
- (12) B'Tselem, *Under the Guise of Security: Routing the Separation Barrier to Enable Israeli Settlement Expansion in the West Bank* (Jerusalem: B'Tselem, December 2005).
- (13) أنظر: Khalil Shikaki, "Palestinians Divided," *Foreign Affairs* 81, no. 1 (Jan.-Feb. 2002), pp. 85-109.
- (14) Human Rights Watch, *World Report 2005* (New York: Human Rights Watch, 2006).
- (15) أنظر: Nathan J. Brown, *Palestinian Politics after the Oslo Accords: Resuming Arab Palestine* (Berkeley: University of California Press, 2003), chapter 4
- (16) .PSR, *Public Opinion Poll No. 16*, 9-11 June 2005
- (17) Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," *International Organization*, no. 42 (Summer 1988), pp. 427-460
- (18) World Bank, *West Bank and Gaza Update* (Washington and Jerusalem: World Bank, September 2006).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx